

تذمر أردني من اللاجئين رغم ضعف الأداء

كتبه نون بوست | 31 أكتوبر، 2013



آية، طفلة سورية اضطرتها الظروف للنزوح وعائلتها من حماة في ديسمبر 2011 الى الأردن عندما كانت في بدايات الصف الأول لها من المدرسة، آية التي تبلغ اليوم 8 سنوات لا زالت تعاني من نطق الحروف ولا تعرف القراءة ولا الكتابة تعيش منذ تلك اللحظة بعيداً عن التعليم مع والدتها واثنين من اخوتها على المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة، رندة - ام آية - التي كانت تدير محلاً للتجميل في حماة لأكثر من 20 عاماً والذي استطاعت من خلاله بناء بيت العائلة الذي تم تدميره بالقصف من قبل قوات النظام السوري تشعر بالألم لعدم تلقي آية أيّاً من اشكال التعليم تقول : ” لطلما كنت أحلم أن يكون أولادي شيئاً ما في المستقبل ، والآن هم في طريقهم الى شيء آخر تماماً”.

التعليم هو أحد المشاكل العديدة التي يواجهها اللاجئون السوريون في المدن الأردنية، بالإضافة الى المشكلة الرئيسية حيث أن معظمهم ليس بإمكانهم العمل بشكل قانوني، وان تسقى لأحدهم العمل فهذا يعني القبول بمقابل أقل مما يحصل عليه الأردني- نظراً لاستغلال ربّ العمل - مع الخوف الدائم بأن تقبض عليهم الشرطة بتهمة العمل دون التصريح والذي من الصعب الحصول عليه في مثل هذه الظروف وارتفاع رسومه.

فضلاً عن الأعباء النفسية المتفاقمة للجوء، فغالباً ما يشعر اللاجئون بالعزلة او الاستياء من قبل جيرانهم الاردنيين وخاصة اولئك الذي أخذوا برفع اجور البيوت في المناطق التي يطلبها السوريون، فمن أصلاً 550 ألف سوري في الأردن 130 ألفاً فقط يقيمون في مخيم الزعتري بينما يعيش الباقي في المدن الاردنية بين السكان الذي يشعر بعضهم بأن الاردن لم تعد تحتل المزيد من اللاجئين بينما

يشعر آخرون بما يشعر به اللاجئون ويشاركونهم التعاطف في قضيتهم.

حكومة الأردن ما زالت تتذمر منذ بداية الأزمة السورية وأعبائها على الأردن رغم تلقيها أكبر قدر من المساعدات الدولية لا زالت هي الأضعف في الأداء تجاه اللاجئين السوريين، فبيئة مخيم الزعتري ليست الا انتقالا من الموت السريع الى الموت الأبطأ في ظل أدنى مقومات الحياة، واولئك الذي نجحوا في الحصول على بيت والاقامة خارج المخيم بين السكان ستقف أمامهم عوائق الحصول على رخصة سيارة أو تصريح عمل أو فتح استثمار، في الوقت ذاته تقول الحكومة الاردنية أن العالم بحاجة للمساهمة بشكل أكبر، وقال وزير الاعلام محمد المومني: ” ان المساعدات الخارجية تغطي 40% من مجموع ما تصرف الاردن على اللاجئين السوريين، نحن نستضيف اللاجئين نيابة عن العالم ولا يمكن على العالم أن يقف ويتفرج “، ويضيف المومني أن السوريين يشكلون عبئاً اقتصادياً بغض النظر عن المكان الذين يعيشون فيه الا أن الحكومة تفضل أن يكونوا في المخيم حيث يسهل التعامل معهم.

وفي ظل التذمر الحكومي المتكرر من عبء اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني ذكر موقع أردني على أن الوجود السوري الأردني دفع في عجلة الاقتصاد وساهم بتحسنه، وأضاف الموقع: “مصائب قوم عند قوم فوائد، ربما تكون الوصف الأفضل لوضع الأردن الاقتصادي الذي استقبل منذ بداية عام 2012 أكثر من 500 شركة سورية معظمها في قطاع الصناعة، وتضاعفت الاستثمارات السورية المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة منذ بداية عام 2013 بنسبة 145 بالمئة عن نفس الفترة عام 2012، ويحتل القطاع الصناعي نحو 44 بالمئة من مجمل الاستثمارات السورية المسجلة، كما شكّلت المصانع المملوكة لمستثمرين سوريين 42 بالمئة من المنشآت الجديدة في المدن الصناعية في الأشهر الستة الأولى من عام 2013.

الخبير الاقتصادي حسني عايش يرى أن السوريين “أوجدوا فرص عمل بالآلاف لم تكن موجودة في الأردن بحكم تنوع وكبر وضخامة الاقتصاد السوري قياساً إلى الاقتصاد الأردني.” وهذا ما تؤكدّه البيانات الرسمية، إذ توظف الاستثمارات السورية في المدن الصناعية الأردنية مثلاً ما يقارب 60 بالمئة من مجموع العمالة في الاستثمارات الصناعية التي دخلت في النصف الأول من هذا العام.

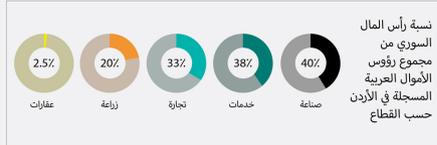
الاستثمارات الصناعية السورية في الأردن

منذ بداية عام 2012 وحتى الآن، سجّلت في الأردن أكثر من 500 شركة سورية بحسب بيانات وزارة الصناعة والتجارة برأس مال بلغ حوالي 42 مليون دينار



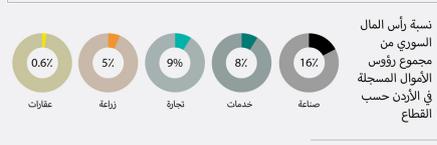
توزيع رأس المال السوري المسجل في الأردن حسب القطاع

شكل رأس المال السوري 34% من مجموع رأس المال العربي المسجل في الأردن ما بين كانون ثاني 2012 وأيلول 2013



نسبة رأس المال السوري من مجموع رؤوس الأموال العربية المسجلة في الأردن حسب القطاع

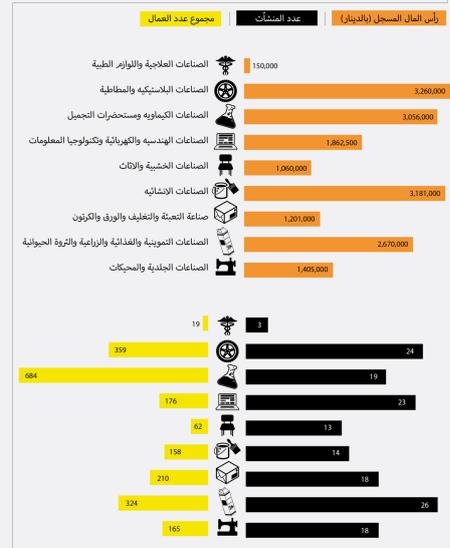
شكل رأس المال السوري 9.5% من مجموع رؤوس أموال جميع الشركات المسجلة في الأردن ما بين كانون ثاني 2012 وأيلول 2013



نسبة رأس المال السوري من مجموع رؤوس الأموال المسجلة في الأردن حسب القطاع

الاستثمارات الصناعية السورية

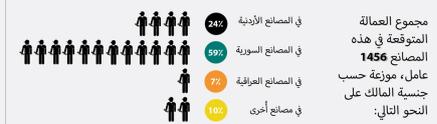
سجّلت 158 منشأة صناعية لمستثمرين سوريين في غرفة صناعة عمّان منذ بداية عام 2012، مجموع رأس مالها 17.8 مليون دينار، وعدد العمّال فيها 2,157 عاملاً



حجم الاستثمار والعمالة المتوقعة في المدن الصناعية الأردنية في أول ستة أشهر من عام 2013



توزيع عدد المصانع في المدن الصناعية حسب جنسية المالك



مجموع العمالة المتوقعة في هذه المصانع 1456 عاملاً، موزعة حسب جنسية المالك على النحو التالي:

المصادر:
وزارة الصناعة والتجارة - دائرة مرفق الشركات
www.cord.gov.jo
غرفة صناعة عمان
شركة المدن الصناعية الأردنية



رابط المقال : [/https://www.noonpost.com/832](https://www.noonpost.com/832)